رئيس مجلس الأمة بالإنابة : الاستجواب سيدرج في الجلسة المقبلة ومن حق الوزير طلب التأجيل

مستجوبو الجبري : الوزير كرر المخالفات والتجاوزات ولم يعبأ بالأسئلة البرلمانية

■ قدمناه بهدف الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد ويتكون من 4 محاور

■ الدلال : المساءلة تأتي بهدف تحقيق مطالب الناس في ظل التجاوز على القانون

عيسى الكندري مصرحاً لوسائل الاعلام

النواب المستجوبون لدى طريقهم لتقديم استجواب الوزير الجبري

■ الدمخي : نحن أمام أمثلة صارخة من سوء الإدارة وهدر المال العام

■ العدساني : هناك مخالفات صارخة وعدم تلافي الملاحظات التي سجلتها الجهات الرقابية

قدم النواب رياض العدساني والدكتور عادل الدمخي ومحمد الدلال استجوابهم المعلن عنه لوزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري.

ويتألف الاستجواب من أربعة محاور عن التجاوزات في الإعلام والتفرغ الرياضي في هيئة الرياضة والهيئة العامة للزراعة "الحيازات الزراعية" وعدم الرد على الأسئلة البرلمانية.

من جهته أعلن رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري تسلمه الاستجواب من النواب الثلاثة، مشيرا إلى أنه سيدرج في الجلسة المقبلة، لافتا إلى حق الوزير في تأجيله دون الرجوع للمجلس لعدم مضي 8 أيام على تقديم الاستجواب في الجلسة المقبلة.

وعقب تقديم الاستجواب قال عضو مجلس الأمة النائب محمد الدلال إن الهدف من الاستجواب هو الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد وتحقيق مطالب الناس في ظل التجاوز على القانون.

وأضاف الدلال أن الخلل بيّن في أداء الوزير وتكرار المخالفات والتجاوزات وهناك سوء ادارة في هيئة الزراعة وتوزيع الحيازات وسحبها بالإضافة إلى تجاوزات في هيئة الرياضة تتعلق بالتفرغ الرياضي فضلا عن أن الوزير لا يرد على الأسئلة البرلمانية.

بدوره قال النائب عادل الدمخي: نحن أمام أمثلة صارخة من سوء الادارة وهدر المال العام ونحن لا نقصد الوزير لشخصه، مضيفا أن المحاور تحتوي على أمور جسيمة لا يمكن تفويتها واصفا الاستجواب بـ«الاستثنائي في تاريخ الكويت».

من جهته، قال النائب رياض العدساني الاستجواب عبارة عن أربعة محاور، مشيرا إلى وجود مخالفات صارخة وعدم تلافي الملاحظات التي سجلتها الجهات الرقابية.

وفي ما يلي محاور الاستجواب:

المحور الاول: مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة فيما مارسه الوزير من تجاوزات في اداء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية:

لقد ثبت لنا جلياً في عدة مواقف بأن الوزير المستجوب لم يأخذ على عاتقه إصلاح الخلل الكبير في ملف الحيازات الزراعية لدى الهيئة العامة للزراعة بل وصل به التمادي الى تجاهل توصيات لجان التحقيق وعدم الرد على الأسئلة البرلمانية وإلغاء قرارات تشكيل لجان تحقيق في هذا الملف للتستر على المخالفات الجسيمة والتعدي على أراضي الوطن بشكل غير مسبوق ومن أمثلة ذلك:

• استمر الوزير المستجوب في تجاهل وعدم الأخذ بتوصيات تقرير لجنة التحقيق في الحيازات الزراعية الصادر في عام 2015 على الرغم من وعوده المستمرة لأعضاء مجلس الامة الحالي ومن خلال وسائل الاعلام بالعمل على تنفيذ توصيات مجلس الامة والجهات الرقابية.

• لم يكتف الوزير المستجوب بالوعود الواهية بل قام في يونيو 2018 بإلغاء قرار رئيس مجلس الادارة والمدير العام بتشكيل لجنة تحقيق في قرارات التوسعة في الحيازات الزراعية مما لا يدع مجالا للشك بانه لا نية لديه في الإصلاح وقد تبين مراراً بممارساته وقراراته التخبطية والتي تبين عدم الجدية في الأخذ بتوصيات اللجان بل مارس التستر على هذه المخالفات على نحو مخالف للقانون مما يثبت بانه ليس لديه القدرة ولا التوجه لإصلاح هذا الملف المتخم بالمخالفات التي ازدادت بشكل كبير اثناء حمله لمسؤولية إدارة هذه الهيئة.

• استمرار مسلسل الإخفاقات الإدارية للوزير المستجوب بعدما اصدر قرارا تعسفيا بسحب صلاحيات رئيس مجلس الإدارة والمدير العام بأحقيته بتسمية الوظائف القيادية والإشرافية وصلاحية الإحاله إلى التقاعد، كما سحبت صلاحية المدير العام في إصدار القرارات المتعلقة بتشكيل اللجان وفرق العمل، إضافة إلى سحب صلاحية إنهاء عقود الموظفين والإحالة إلى التحقيق أو النيابة بالنسبة إلى جميع الوظائف القيادية والإشرافية بالهيئة والتي تعد تجميد كامل للإدارة العليا في الهيئة وتعطيل لأعمالها وخلق مشاكل داخلية بين العاملين في الهيئة انعكست على أداء الهيئة ساهم ذلك في غياب الانسجام بين الوزير ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام اثر سلبا على أداء الهيئة.

• الوزير المستجوب يخالف القانون والنظم بإتخاذه قرارات في هيئة الزراعة مباشرة وغير مباشرة تتعلق بالتعيين والندب للعاملين وأي قرار يتعلق بمنح وتوزيع حيازات وما الى ذلك وهو قانوناً لا يملك تلك الصلاحيات وفقا لقانون هيئة الزراعة الذي أعطى الاختصاص للمدير العام ولمجلس الادارة الذي يرأسه المدير العام وتعد تلك القرارات قابلة للطعن أمام القضاء.

• تقاعس الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في توزيع الحيازات البديلة المتعارضة والمتضررة مع مشروع مسار الطريق الاقليمي وسكة حديد وبالمقابل قيام الهيئة بتوزيع حيازات زراعية لأطراف أخرى كان من المفترض أن يكون للمتضررين نصيب فيها.

• ما زال الوزير المستجوب مستمراً في مخالفة القانون وهدر اراضي الدولة وعدم استغلالها بالوجه الأمثل خصوصاً في ملف الأمن الغذائي والحيازات والقسائم الزراعية وهذا يعني عدم تحقيق الهيئة للغرض الذي انشئت من أجله وعدم تحقيق أهداف الأمن الغذائي لدولة الكويت مما تسبب في فقم المتقدمين وإهمال الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بتوزيع قسائم زراعية وتوسعة قسائم أخرى لعدد من الطلبات وفقا لقرار لجنة القسائم الزراعية وبالمقابل منع مواطنين تقدموا بطلب قسائم زراعية بحجة عدم وجود مشاريع مطروحة للتخصيص في الانشطة الزراعية في ذات الوقت مما يشير إلى التقاعس وعدم الشفافية والتلاعب.

• المخالفات الجسيمة الأخرى مثل ضعف وعدم فاعلية مكتب التدقيق الداخلي في الهيئة، مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في الدستور بالإضافة إلى مخالفة أحكام قانون المناقصات ولائحته ولائحة المخازن والمشتريات وعلى وجه العموم كافة القواعد والأحكام والأنظمة والتعميمات المالية والحسابية.

• إمتناع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية عن إلغاء وسحب تراخيص وعقود لحيازات زراعية مخالفة للقانون.

• المخالفات والتجاوزات في العقود التي أبرمتها الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية مع الغير وفقا للتقارير الجهات الرقابية.

• استمرار عدد كبير من المخالفات في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لعدة سنوات على الرغم من وعود الوزير المستجوب بمعالجتها وتوصيات مجلس الأمة المكررة بضرورة التصدي للمخالفات والملاحظات.

تقييم جهاز المراقبين الماليين لأنظمة الرقابة الداخلية في الهيئة للسنة المالية 2018/2017:

في إطار اختصاص الجهاز بدراسة أنظمة الرقابة الداخلية ومدى كفاءتها وكفايتها لإحكام الرقابة على العمليات المالية، فقد لاحظ المراقب المالي وجود قصور في الجوانب الآتية:

• عدم ممارسة مكتب التفتيش والتدقيق لاختصاصاته بالرغم من إنشائه.

• عدم كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال عدم تلافي الهيئة للمخالفات المتكررة على تنفيذ ميزانيتها.

بالإضافة مخالفة أحكام القانون الخاص بقواعد إعداد الميزانية والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

المحور الثاني: تجاوزات في وزارة الإعلام:

تفريط الوزير المستجوب بالمسؤولية والأموال العامة وهدرها مما يشكل مخالفة لنصوص الدستور والقوانين المنظمة لأوجه الصرف للمال العام:

• تم توجيه سؤال برلماني عن خطة الوزارة واجراءاتها في متابعة الخلل ومعالجته وتلافي المخالفات الواردة في صحيفة الاستجواب المقدم إلى الوزير السابق وكل ما ذكر خلال المرافعة والصحيفة فيما يخص محور الإعلام والذي نوقش في جلسته 24 أكتوبر 2017 وأن أبرز جوانب الإستجواب السابق أشارت على إستمرار إنحدار مستوى وزارة الإعلام وذلك من خلال ما تم رصده من مخالفات وملاحظات بتقارير الجهات الرقابية، بالإضافة إلى عدم فعالية الإدارات ومخالفتها لقانون الميزانية العامة والحساب الختامي فقد تراكمت مستحقات الوزارة.

حيث انه يعد تجاوزا واضحا، ومن الملاحظ أن تضخم المصروفات يتعارض مع سياسة الحكومة التي تنادي بترشيد الإنفاق حيث أن هذه المصروفات لا يقابلها ارتفاع في الإيرادات، وعلى سبيل المثال وجود مكتب تدقيق داخلي يتبع الوزير لكن غير مفعل بكفاءة وفعالية حيث يمارس دوره بناء على تكليف من الوزير او الوكيل وليس وفق خطة عمل لأعمال التدقيق المالي والإداري ومازالت الوزارة لا تحقق توازن بين مصروفات وإيرادات الخدمات التي تقدمها (تلفزيون ـ إذاعة ـ مطبعة) بالمخالفة للقاعدة الأولى من قواعد تنفيذ الميزانية واستمرار تراكم مستحقات الوزارة من الإيرادات غير المحصلة لدى المنتفعين بخدماتها الإعلامية بلغ ما أمكن حصرة 4,432,553 دينار.

• أفاد الوزير المستجوب في إجابته بتاريخ 2017/12/18 بأنه تم تشكيل فريق عمل برئاسة وكيل الوزارة وعضوية عدد من القياديين والقانونيين والمختصين من داخل وخارج الوزارة لفحص ودراسة ما جاء بالاستجواب موضوع السؤال وكذلك الإستجواب السابق له وتقارير الجهات الرقابية ووضع آلية وإجراءات لمعالجة ما جاء بها ومدة عمل الفريق ثلاثة أشهر ويرفع تقريرا بأعماله إلى معالي الوزير الموقر (إلا أن العديد من الملاحظات والمخالفات مازالت قائمة ومستمرة دون معالجة حقيقية ولم يتم إفادتنا بتقرير الأعمال كما اشار في إجابته وهذا نوع من الإهمال والتراخي وعدم الشفافية وفقدان وضوح سياسة الوزير وتعامله مع أعضاء مجلس الأمة وكان من المفترض على الوزير المستجوب متابعة الموضوع ومعالجة وتلافي الملاحظات والمخالفات ورفع التقرير بذلك).

ونستشهد بالجداول مما يؤكد التراخي وعدم الجدية في معالجة الملاحظات والمخالفات وما اثير في الإستجواب السابق:

• تجاوز الوزير المستجوب وتقاعسه في تنفيذ التوصيات الواردة بتقرير لجنة حماية الاموال العامة المكلفة من مجلس الامه القيام بالتحقيق البرلماني بشان المخالفات المالية والادارية الخاصة بوزارة الاعلام والجهات التابعة لها وبالاخص كافة التجاوزات التي ذكرها المستجوبون في جلسة الاستجواب المنعقدة لوزير الاعلام السابق بجلسة مجلس الامه بتاريخ 13 يناير 2017 وكافة المخالفات والملاحظات التي اوردها تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي لوزارة الإعلام.

المخالفات والملاحظات التي أوردها ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة للحساب الختامي وأداء وزارة الاعلام للسنة المالية 2017-2018 وعلى سبيل المثال:

• ضعف وقصور وعدم فاعلية الأنظمة الرقابية حيث أورد ديوان المحاسبة في تقريره عدم تفعيل إدارة التدقيق الداخلي، حيث لايوجد خطة تدقيق معتمدة توضح آلية المكتب وكيفية إعداده لتقاريره وفترات إصدارها، فقد اقتصر دور المكتب على مخاطبة الإدارات التي تسجل عليها ملاحظات من قبل الجهات الرقابية ومتابعة الإجراءات التي اتخذت.

• أورد ديوان المحاسبة في تقريره أن ضعف أداء القطاع الهندسي ترتب عليه استمرار بعض الملاحظات على تعاقدات الوزارة منذ سنوات ماليه وعدم أخذ إجراءات جاده لتلافيها، ومن الملاحظات التي وردت في التقرير السنوي لديوان المحاسبة للسنة المالية الأخيرة مما يشير عدم قدرة الوزير على تقليل الأضرار أو تلافي أو معالجة الملاحظات والمخالفات.

• الانحرافات في تنفيذ مشاريع وزارة الإعلام وسوء الأداء ومنها:

-1 هناك 3 مشاريع كانت مدرجة في السنة المالية السابقة ومازالت تكلفتها الكلية مدرجة دون وجود إعتماد صرف للسنة المالية الأخيرة.

-2 مازالت النسبة العامة لتنفيذ المشاريع متدنية حيث أن هناك خمس مشاريع مازال نسبة الإنجاز فيها صفر.

-3 بلغ نسبة الصرف على الامانات من إجمالي المتصرف على باب شراء الأصول غير المتداولة نسبة 62% (مصروفات فعلية بلغت 4.4 مليون من أصل 7 مليون) كما بلغ الوفر في الباب 10 مليون تقريبا من إجمالي المعتمد للباب.

-4 إذ نؤكد ان هناك تأخير واضح في آلية تنفيذ المشاريع لدى وزارة الإعلام خاصة المشاريع الانشائية بالإضافة إلى تأخير واضح في طرح الوزارة لعقود أعمال الصيانه مما ترتب عليه تمديد معظم العقود بعضها لفترات تماثل فترة العقد الأصلي.

• أورد ديوان المحاسبة عدم إهتمام الوزارة بتحديث وتطوير المطبعة وتشغيلها بكفاءة وفاعلية مما أضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30 مليون د.ك بسبب اعتذارها عن طباعة الكتب المدرسية خلال الثلاث سنوات السابقة، ويلاحظ إن إيرادات مطبوعات الجهات الحكومية انخفضت بنسبة 53% عن السنة المالية السابقة إضافة إلى تخفيض إعتمادات برنامج المطبعة لصالح برنامج التلفزيون هو دليل على عدم إهتمام الوزارة بهذا النشاط الإيرادي.

• استمرار عدم قيام وزارة الإعلام بإجراءات فعالة لاقتضاء ديون مستحقة لوزارة الإعلام تصل الى ملايين الدنانير.

• الاستعانة بتوظيف فرق تفتيش 350 مفتش منذ عام 2017 دون الاستدلال على قيامهم باعمال التفتيش والتكلفة بلغت 848 الف دينار عن الفترة من ابريل وحتى ديسمبر 2017.

• مخالفات مالية عن طريق قيام وزارة الاعلام بالتعاقد مع بعض الشركات اطرافها من موظفين يعملون بالوزارة حجم مبالغ التعاقدات بلغت 7 مليون دينار تقريبا.

• استمرار عدد كبير من المخالفات في وزارة الاعلام لعدت سنوات على الرغم من وعود الوزير المستجوب بمعالجتها وتوصيات مجلس الأمة المكررة بضرورة التصدي للمخالفات والملاحظات.

• تضخم المصروفات على نحو مخالف للقانون:

المصروفات النقدية هي المصروفات الحقيقية التي تحمل على المصروف وتدفع من البنك أي أن رصيد البنك ينخفض ورصيد المصروفات يرتفع ويكون قيدها المحاسبي، حيث أن المصروفات القيدية هي المبالغ المستحقة عن أعمال تم تأديتها من قبل الغير وبانتظار اكتمال مستنداتها المؤيدة للصرف، حيث يتم حجز الاعتماد المالي المخصص لتلك الأعمال المنجزة ليتم تسويتها على نفس ميزانية السنة المالية التي تم إنجاز الأعمال فيها، وذلك بهدف عدم تحميل الميزانية الجديدة بمصروفات لا تخصها، أي أن رصيد المصروف يرتفع ورصيد الأمانات يرتفع ولا يتأثر رصيد البنك بها ويكون قيدها المحاسبي مما يظهر الخلل وسوء الصرف في الميزانية وتضخيم المصروفات غير المسددة.

المحور الثالث: المخالفات في الهيئة العامة للرياضة

• تبين لنا بأن الوزير المستجوب لم يتقيد بقواعد الميزانية المتعلقة بالهيئة العامة للرياضة ولا بحسابها الختامي، وذلك من خلال الإطلاع على المصروفات حسب الفئات والبنود على مستوى البرنامج وأن طريقة الصرف مخالفة للشروط والنظم المعمول بها، مما يجعل المسؤولية تقع عليه بشكل كامل وهذا دليل واضح على سوء التقديرات المالية فكان من الأجدر التأكد من سلامة تلك التقديرات بالأخص (الإلتزام بإعتمادات الميزانية والتعديل والإعتماد وما بعد الإعتماد والمصروف والوفر)، حيث أن الميزانية هي أداة للضبط والرقابة ولكن كثرة المناقلات ما بين البنود أو البرامج.

• بلغ الصرف الفعلي للسنة المالية الأخيرة حسب ما جاء في بيانات الحساب الختامي للهيئة مبلغ 46,330,105 دينار ولم توضح المذكرة الإيضاحية تفاصيلها، وقد أفاد ديوان المحاسبة في تقريره السنوي للسنة المالية الأخيرة بأن الهيئة قامت بصرف مبلغ 9,040,894 دينار على حساب العهد ولم يتم تسويته على الباب المختص بسبب عدم كفاية الاعتمادات المقررة بالميزانية، ويمثل مصروفات الهيئة للجنة الأولمبية الكويتية وبعض اتحادات وأندية الأنشطة المختلفة.

• تجاوز الإعتمادات المالية للباب الأول، حيث يفيد ديوان المحاسبة في تقريره السنوي للسنة المالية 2018/2017 بأن الهيئة قامت بصرف مبلغ 1,167,413 دينار على حساب العهد يمثل رواتب ومكافآت وبدلات لبعض العاملين بالهيئة ولم يتم تسويته وينقسم هذا المبلغ إلى قسمين:

- مبلغ 692 ألف دينار يمثل سنوات سابقة.
- مبلغ 474 ألف دينار يخص السنة المالية 2018/2017.

• بينت الجهات الرقابية قيام الهيئة بتشكيل عدد من فرق العمل واللجان التي ترتبط أعمالها بالاختصاصات الوظيفية لإدارات الهيئة المختلفة، وقد عدد جهاز المراقبين الماليين من مواطن الهدر في ميزانية الهيئة.

لقد قامت الهيئة بإجراء مناقلات من هذا البند لصالح تعزيز بنود أخرى في نفس الباب، ويبين الجدول أدناه ذلك:

المحور الرابع: الأسئلة البرلمانية

ضمن الممارسات غير الدستورية تجاهل الوزير المستجوب والتسويف ومحاولة التضليل وسياسته التي لم تتسم بالفعالية بعدم بالرد على الأسئلة البرلمانية وهذا يتعارض مع الدستور بنص المادة (99) "لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلية في اختصاصهم، وللسائل وحدة حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة"، بالإضافة إلى المادتين من اللائحة الداخلية (123) "يبلغ الرئيس السؤال المقدم وفقا للمادة السابقة إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمة ويدرج في جدول أعمال أول جلسة من تاريخ إبلاغه إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير"، و (124) "يجيب رئيس مجلس الوزراء أو الوزير على السؤال في الجلسة المحددة لنظره والرئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص أن يطلب تأجيل الإجابة إلى موعد لا يزيد على أسبوعين فيجاب إلى طلبه، ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بقرار من المجلس

حيث أن يعتبر السؤال البرلماني أحد الأدوات الرقابية التي يملكها عضو مجلس الأمة في سبيل الحصول على المعلومات والبيانات والإستفسارات والإستيضاحات وتوجيه نظر الوزراء لأعمال وزارتهم وكشف أوجه القصور بها أن تجاهل الوزير المستجوب يدخل ضمن مخالفة الوزير لأحكام المادة (50) من الدستور "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور.." ويتجاهل الوزير الرد على أسئلة أعضاء مجلس الأمة أخل بذلك بمبدأ التعاون المفترض بين السلطتين وتجاوز

الصلاحيات الدستورية لأعضاء مجلس الأمة وساهم في تأزيم العلاقة بين السلطتين، ولكشف الحقائق وتفعيلا للمحاسبة الحقيقة تقدما باستجوابنا هذا كون الوزير المستجوب قد دأب على تجاهل أسئلة أعضاء مجلس الأمة أو المماطلة بالرد عليها.

العدساني مصرحاً لوسائل الاعلام

الدلال شارحاً محاور الاستجواب

والدمخي يؤكد أن هدف الاستجواب هو الاصلاح